# مُنع في مصر

## المثقف والرقابة من جديد*

. سماح إدريس .

ماذا حدث في مصر مؤخّراً؟ ماذا يحدث في مصر الآن؟

كثيرون ردّوا على المنطق الإسلامويّ الذي طالب بمنع رواياتٍ ثلاث «ماجنة.» وهناك أيضاً كثيرون ردّوا على منطق السلطة أو الحكومة المهادِن للمنطق الأوّل أو المستسلم له. لكنّ عاملاً رئيساً من عوامل استمرار أزمة المثقفين المصريّين ـ بل العربِ عامةً ـ مع الرقابة والسلطة والمتأسلمين والأخلاقويّين بشكل أشمل إنّما يعود إلى المثقفين أنفسهم، ولاسيّما من خلال: مساومتِهم على مسألة الحريّة، وتراجعِهم أمام «ثوابت» المجتمع، وتقاعسِهم عن نصرة زملائهم المضطَهدين، وتشتُّتِ صفوفهم طمعاً في حظوة «الأمير.» وفيما يلي مناقشة ردود فعل بعض المثقفين المصريّين على قرار المنع، ومعظمها جاء في عدد واحد من **أخبار الأدب** (٢١ يناير ٢٠٠٠).

◆ ◆

بدأت الأزمةُ حين تقدّم نائب من الإخوان المسلمين باستجواب إلى الحكومة المصريّة بصدد ثلاث روايات صادرة عن سلاسل النشر التابعة لوزارة الثقافة. وقال النائب الإخوانيّ إنّ هذه الروايات (وهي **أحلام محرّمة** لحمود حامد، **وأبناء الخطأ الرومانسيّ** لياسر شعبان، **وقبل وبعد** لتوفيق عبد الرحمن) تتضمّن «عباراتٍ تَخْدش الحياءَ والآدابَ العامّة.» وعلى الفور طَرد وزيرُ الثقافة (الفنّان فاروق حسني) المسؤولَ المباشرَ عن السلاسل المذكورة (علي أبو شادي). وعلى الفور أيضاً قدّم ثلاثةُ روائيّين استقالتَهم من «لجنة القصّة بالمجلس الأعلى للثقافة» احتجاجاً (وهم إبراهيم عبد المجيد، وسعيد الكفراوي، وسلوى بكر). ثم تبعهم في الاستقالة من رئاسة تحرير سلاسل «هيئة قصور الثقافة» كلٌّ من جمال الغيطاني، وكمال رمزي، وإبراهيم أصلان.

فكيف ردّ بعضُ المثقفين على ما حدث؟

◆ ◆

تأمّل **أولاً** أولئك الكتّاب الذين يتشبّثون بفكرةٍ لا يكفّون عن ترديدها كلّما طال سيفُ الرقابة عملاً يتعرّض للمحرّمات الدينيّة والجنسيّة. إنّك لتراهم يقفزون وهم يصرخون قائلين: «إنّ الإسلاميّين يجتزئون العبارات من سياقها في الرواية»؛ أو يؤكّدون بإطلاقيةٍ لا تبارى: «لو قرأ الإسلاميّون الرواية بكاملها لعَلِموا أنّها رواية أخلاقيّة»؛ أو يعودون إلى أسس البلاغة العربيّة فيشيرون إلى أنّ العبارات «التي تَخْدش الحياءَ» إنّما هي ضرورةٌ فنيّةٌ اقتضاها المبدأُ البلاغيُّ القديم المعروف: «لكلّ مقامٍ مقال»؛ لينتهوا من ذلك كلّه إلى ضرورة تكليف لجنة مختصّة من النقّاد بالحُكْم على صلاحية مرور رواية أو حَجْبها عن أنظار «الناشئة من أبنائنا وبناتنا.» وقد عبّر عن ذلك كلّه أبلغَ تعبير الأستاذ عادل أبو زهرة حين كتب في **أخبار الأدب** (عدد ٢١ يناير ٢٠٠١) ما يلي:

«ألم يكن من الأصوب أن يحيل السيدُ الوزير الأمرَ برمّته على مجموعة من نقّاد الأدب المتخصصين المشهودِ لهم بالكفاءة والنزاهة كي يقرأوا هذه الأعمالَ ويقولوا لنا: هل هناك ضرورة فنيّة اقتضَت الحديث عن الجنس على الصورة التي جاء عليها في هذه الروايات، أم أنّ الجنسَ تمّ إقحامُه داخل نسيج العمل الأدبيّ بقصد الإثارة ودون أن يكون هناك ضرورةٌ فنيّة اقتضتْ ذلك؟»

إنّ منطق السيد أبو زهرة وأضرابِه لا يُمْكن، في نظري، أن يَخْدم الفنَّ ولا الأدبَ. فحين اعترضت الصحفيّة منصورة عزّ الدين على نائب الإخوان المسلمين جمال حشمت متهمةً إياه بأنّ جماعته اجتزأتِ العباراتِ الجنسيّةَ من سياقها بما لا «يليق في التعامل مع الروايات» أجاب في منتهى البساطة: «ضعيها في سياقها وأعْطيها

---

* - تُنشر مع الزميلة **الرأي الآخر** الصادرة في بيروت.

سماح إدريس

## ينبغي إلغاء كل أشكال العقوبات بحق الكاتب أياً كانت «خطورة» ما يكتبه

لأيّ شخص. الدِّينُ أكبرُ من أيّ شيء!» وهو في ذلك منسجمٌ مع قناعاته، لأنّه لا يأبه إلاّ للدين (بمفهومه طبعاً). وأمّا الناقد أو الأديب أو الفنان فمنطقُه وأدواتُه غيرُ منطق المتديِّن وأدواته. بل إنّ أخلاقيّة الفئتين مختلفة: فأخلاقيّة المؤمن هي في انسجامها مع النصّ الدينيّ، في حين أنّ أخلاقيّة الروائيّ إنّما هي في الإيهام بواقعيّة عمله الإبداعيّ وفي إشعار القارئ بصدق التعبير والتجربة. وفي هذا الإطار يُمْكنُ إدراجُ قضية «لكلّ مقام مقال»، أو ما يسمّى «الكلامَ بمقتضى الحال» (كما يكتب البلاغيُّون): إذ يستحيل التعبيرُ الصادقُ عن تجربةِ سائقِ سيارةٍ أو أميرٍ أو مثقفٍ أو مومسٍ مثلاً بالكلمات نفسها، وقد يقتضي الأمرُ ذِكْرَ شتائم أو ألفاظ عاميّة. وأيّاً يكن الأمر، فليس من واجب ناقدِ الأدب أن يقدِّم تبريراتٍ أخلاقيّةً لرجل الدِّين، أو للإسلاميّ، أو للمتأسلم، عن عمل يَخْضع لاعتبارات فنيّة هي التي تشكِّل أخلاقيّته في واقع الأمر. وعليه، فإنّه ممّا لا يضير عملاً روائيّاً مثلاً أن يكون «لاأخلاقياً» بالمعنى التقليديّ للكلمة. أما مسألة «الضرورات الفنيّة» فليس مكانُها في النقاش مع الأخلاقويِّين، وإنّما في حلقات النقد وفي قاعات الدرس وعلى صفحات المجلات الأدبيّة. ولذلك وَجَبَ على مجموعة النقّاد المتخصِّصين التي يقترحها أبو زهرة أن تجيز عملاً أو تَحْجبه وفقاً لجمال العمل وفنيّته، سواء أأدى إلى «الأخلاق» أم لم يؤدِّ. ذلك أنّ أخلاق الفن ـ بكلمات أخرى بالغةِ الأهميّة جاءت في بيانٍ لـ «نادي القلم الدوليّ، الفرع المصريّ» ـ إنّما هي «قيمُ الصدقِ، والسعي إلى المعرفة، وشجاعةِ البحثِ عن المجهول، والكشفِ عن كل الخبرات الروحيّة والجسديّة وعن ظواهر المجتمع والوطن.»

والغريب أن يأتيَ كاتبٌ آخر، هو الأستاذ توفيق عبد الرحمن، مُنعتٌ روايته **قبل وبعد** من الصدور مؤخّراً بسبب استجابة الوزير حسني لاستجواب النائب الإخوانيّ، فيطالِب بالتمييز بين «الإيروس» من جهة (التي يعرِّفها بأنّها النشوةُ بالحياة) والإباحيّة من جهة ثانية. تصوَّروا لو أنّ أسلافنا فعلوا ذلك بشعر أبي نوّاس وابن الروميّ وامرئ القيس وغيرهم، وراحوا يقسِّمون الأبياتَ إلى مجموعتَيْن: إيروسيّة وإباحيّة؛ أو أضافوا إليها مجموعتَيْن أخريين: غِلْمانيّة، وسِحاقيّة؛ ثمّ راحوا يدقِّقون في أيٍّ منها ينسجم مع الإسلام وأيٍّ منها لا ينسجم. إنّ الإمام أبا حنيفة نفسَه لم يَمْنع شعر أبي نوّاس، رغم انه كان يعيش في عصره، على ما في شعرَ النوّاسي من مختلف ضروب «المحرَّمات!»

◆◆

وتأمّلْ **ثانياً** مثقفاً آخر، هو الأستاذ الصديق صلاح عيسى، الصحافيّ والمناضل الوطنيّ البارز وصاحبُ كتاب **مثقفون وعسكر**. فهو يوحي بأنّ على هذه الأزمة أن تعالَجَ ضمن إطار قانون العقوبات المصريّ، برغم علمه أنّ حيثيات الحُكم على الروائيّ علاء حامد (صاحب كتاب **الفراش** الذي تَضَمَّن عبارات «أقلّ بكثير» ممّا ورد في رواية توفيق عبد الرحمن الممنوعة مؤخّراً) قد تمخضتْ عن حبسه عامَيْن كاملَيْن.

في رأيي المتواضع أنّه ينبغي إلغاءُ **كلّ** أشكال العقوبات في حقّ الكاتب، أيّاً كانت «خطورةُ» ما يكتبه. وأنا أعلم أنّ رأيي هذا قد يثير حفيظة بعض القرّاء، ولهذا دعوني أُوضِحْ فكرتي بشيء من التفصيل.

١) بعضنا يقول: على الكاتب أن يعاقَبَ إذا أخلّ بـ «الثوابت»، أو ما يسمَّى «قيمَ المجتمع.» وهذا هو ـ كما يبدو ـ رأيُ اتِّحاد الكتّاب المصريِّين، برئاسة الكاتب فاروق شوشة الذي رأى أنّ كتّاب الروايات الأخيرة «يَخْرجون على قيم المجتمع وتقاليده ومقدّساته.» ولكنّني أسأل: ثوابتُ أيّ مجتمع؟ وقيمُ أيّ مجتمع؟

يؤكِّد الروائيّ الكبير إدوار الخرّاط مُحِقّاً، أنّ المجتمع:

«ليس شيئاً قالبيّاً واحداً مُصْمتاً... فهناك مجتمعُ الريف ومجتمعُ الحضر، وهناك

مجتمعُ الطبقات الشعبيَّة ومجتمعُ الطبقة الوسطى... هذا فضلاً عن أنَّ الغالبيَّة العظمى من ناسنا، في الريف والمدن، تتقبّل الفنَّ الصادق بفطرتها السليمة منذ قرون. الغالبية احتضنتْ **ألف ليلة وليلة** [الذي سبق منعُه في مصر الحديثة]... وامرأ القيس الذي مال الغبيطُ به وبمحبوبته، والأصبهاني صاحبَ **كتاب الأغاني**...».

الثوابت، إذن، أمرٌ لا يسري على كلِّ أفراد الأمَّة في زمنٍ ما، وإنْ كانوا من دينٍ واحد وعِرْقٍ واحد ولغةٍ واحدة. ولكنْ حتى لو كان ثمّة قيمٌ متشابهةٌ تشابهاً عظيماً لدى غالبية أفراد الأمّة، فإنَّ النظر إليها ليس واحداً. لنأخذ «الإسلامَ» مثلاً واضحاً. فالإسلام ليس واحداً لدى الجميع، لأنَّه ليس نصاً فحسب (وهو ما يكفي في حدّ ذاته لتأويلات مختلفة انطلاقاً من موقع المؤوِّل وثقافتِه وطبقتِه الاجتماعيَّة) بل هو تجربةٌ تاريخيَّةٌ أيضاً أفرزتْ حركاتٍ ومذاهبَ وثورات وامتزجتْ بتراثات ولغات وأعراق وأديان وجغرافيّات كثيرة. وحَصْرُ الإسلام في مفهوم واحد قَتْلٌ له، وتضييقٌ على المجتمع الذي يتبنّاه حتى لو كان الدِّينَ الرسميَّ للدولة (كما هي حالُ مصر).

ثم إنَّ «الثوابت» في زمنٍ ما قد لا تكون هي نفسها في أزمنة سابقة أو لاحقة. بل إنَّ «الحياء العام» و«البذاءةَ» و«المحرَّماتِ» هي الأخرى مفاهيمُ متحرِّكةٌ عبر الزمن، ولا يجوز أن يتمّ أسرُ الإبداع والأدبِ ضِمْنَها. والحقّ أنَّ إبداع الشعر العربيّ قد كان، في معظمه، خلخلةً للثوابت ونقضاً للأعراف: من الثورة على الوقوف على الأطلال، إلى تتبُّع الملذّات الحسيَّة أو التسامي في منعرجات التصوُّف بما يتناقض والإسلامَ السُّنّيّ.

٢) وبعضُنا يقول: على الكاتب أن يعاقَبَ إذا أساء إلى «أمن الدولة.» ولكنْ أيُّ إساءة يرتكبها الكاتبُ بحقّ أَمْنِ الدولة؟ أوَيَعْلم أصحابُ هذا القول أنَّ بإمكانِ أيّ مواطن أن يتعلّم كيفيَّة تحضير المتفجِّرات باستخدام الإنترنت؟ إنَّني أحسب أنَّ الحجّة الأمنيَّة تُستخدم للتضييق على المجتمع المدنيّ أكثرَ فأكثر، من طرف سلطات عربيَّةٍ تزداد قمعاً وعسفاً بل وتحالفاً مع القوى المتأسلمة كلّما دعتْها الحاجة إلى ذلك.

أُدركُ أنّ بعضَكم سيتّهمني بالفوضويَّة. ولكنَّني أدعوكُمْ إلى تأمُّل عواقب الموافقة على إيجاد حدود لحرية التعبير، وعواقبِ الموافقة على فرض عقوبات على الكاتب المنشقّ عن «إجماع» الأمة. وأعْلَمُ أيضاً أنَّ فيكم مَنْ سيسارع إلى إطلاق الشعارات المعروفة عن ضرورة تحصين الأمة في هذه المرحلة الدقيقة (أيُّ مرحلة من تاريخنا لم تكن دقيقة؟)، وإلى رصّ الصفوف حفاظاً على شخصيّتنا التي تتهددها رياحُ العولمة والاستلاب. ومع ذلك، أدعو كلَّ مَنْ ينادي بفرض رقابةٍ محدودة على الفنّ والإبداع (أو ما أسماه الكاتبُ الكويتيُّ التقدُّميّ أحمد الديين «رقابةً غيرَ متعسِّفة»)[1] إلى التفكير في ما ينطوي عليه مثلُ هذا النداء من إنشاء نظامٍ نُسلِّم فيه ـ طوعاً واقتناعاً ـ بحقّ أناسٍ آخرين في فرضِ ما يتوجَّب علينا أن نقرأه ونشاهدَه ونسمعَه، أيْ بحقِّ أولئك الآخرين في التفكير بالنيابة عنا، وفي تحديدِ ما هو نافعٌ وضارٌّ لنا. وعليه نكون، في حال قبولنا الرقابةَ المحدودةَ، قد سلَّمنا بأنَّنا مازلنا دون سنّ الرشد، وبأنّ مِنْ حقِّهم أن يمارسوا علينا وصايةً وأبوّةً، فيُلغوا اختلافاتنا وتمايزاتنا لصالح نمطٍ من التفكير لا يُمْكن إلاّ أن يكون مُفْقِراً ومسطِّحاً.[2]

◆ ◆

١ ـ الآداب، عدد ١١/١٢/٢٠٠٠، ص ٤٢.

٢ ـ أدين بهذه الفكرة لكيرستين شايد.

**ألم يئن الأوان لكي ندرك أنّ حملة «التنوير» التي يقودها بعض المثقفين من داخل وزارة الثقافة حملة محدودة الآفاق؟**

وتأملْ **ثالثاً** مثقفين مصريّين آخرين ردُّوا سببَ استجابة فاروق حسني للإخوان المسلمين إلى مجرّد رغبته الشخصيّة في البقاء في منصبه على أعتاب تغيير وزاريّ محتمل. بل يَجْزم الأستاذ طارق الشنّاوي بأنّ إقالة أبي شادي خطوةٌ قام بها الوزير لـ «نزع الفتيل» الإسلامويّ الذي يهدّد منصبه من أساسه. وكأنّ الحكومة والرئيس محمد حسني مبارك بَرَاءٌ من دم يوسف!

وفي هذا الصدد بلغ قِصَرُ النظر والسذاجةُ ببعض السينمائيّين (ومنهم يوسف شاهين، ونور الشريف، ومحمد خان، وليلى علوي، ويسرى) أنْ وجّهوا رسالةً إلى الرئيس مبارك «يستغيثون» به «خوفاً من انتصار هذه الأصوات [المقصود: الإسلاميُّون] التي تَرْفع دعاوى حق يراد بها باطل.» وكأنّ لعبة السلطة في مسايرة المثقفين واليسار، ثم في تملُّق الإسلاميّين، وبَعْدَها في العودة إلى مسايرة الطرف الأول، وهكذا دواليْك، ليست سياسةً قديمةً من أيام السُّلف الصالح الرئيس المؤمن محمد أنور السادات... وهي سياسة تَهْدف إلى تكريس السلطة عبر إبقاء الخلافات محتدمةً داخل المجتمع، وإلجاءِ جميع المظلومين إلى كنف الحاكم على قاعدة: «فيكَ الخِصامُ وأنتَ الخَصْمُ والحَكَمُ!»

يقولُ الروائيّ محمود الورداني في هذا الصدد إنّ «المعركة سياسيّة،» وإنّ الحكومة «التي استخدمت المثقفين في صراعها مع قوى التطرُّف أثناء أزمة **الوليمة** [المقصود رواية حيدر حيدر التي أحدثتْ قبل شهورٍ أزمةً عند نشرها في مصر] سرعان ما تخلّتْ عنهم، بل وسارع الوزيرُ الفنّان للتحريض ضدّهم...»

ترى ألم يئن الأوان لكي يتخلّى المثقفُ المصريّ عن رهانه على عدالة الحكومة، وعن تحييد رأس السلطة (أو «العهد» بلغتنا اللبنانيّة)؟ وإلاّ فكيف نفسِّر تصريحَ الرئيس مبارك، ومفادُه «أنّ الضجّة التي ثارت مُبالَغٌ فيها ولا بدّ من مراعاة تقاليدنا في إطارٍ من الاحترام الكامل للقانون، وفي إطار حماية المجتمعات والتقاليد؟» أَوَلم يئن الأوانُ أيضاً لكي ندرك أنّ حملة «التنوير» التي يقودها بعضُ المثقفين من داخل مؤسّسات تابعةٍ لوزارة الثقافة حملةٌ محدودةُ الأفق؟ وما أبلغَ كلماتِ الدكتور سيد البحراوي في هذا المجال، إذ يقول:

«لم يمثِّل ما حدث أخيراً ... مفاجأةً بالنسبة لي. فلم يَحْدث أبداً أن انخدعتُ بدعاوى استنارة الوزارة: الوزير وموظّفيه. كنتُ أرى دائماً أنّها لعبةٌ سياسيّة تغطّي بها الدولةُ الكوارثَ التي تسبِّبها للبشر في مصر على كافة المستويات، وتَسْتدرج بها... المثقفين الانتهازيّين ليساهموا في اللُّعبة بحجّة مواجهة الإرهاب. وقد نجحت اللعبةُ فعلاً في هذا الاستدراج، ولم يَفْهم المستدرجون أنّ للعبة حدوداً، وأنّه سوف يُضَحَّى بهم عند أوّل منعطف طريق... أو تحالفاتٍ أخرى لألعاب أخرى.»

ولنا أن نتساءل: ترى ماذا حَدَثَ لسياسة «الفرملة» التي كان يتّبعها المثقفُ الكبير د. جابر عصفور، رئيسُ المجلس الأعلى للثقافة، في مواجهة قرارات خطيرة كان الوزير ـ على نحوٍ ما يُنقل عن لسان عصفور ـ سيُقْدِمُ عليها لولاه (كما يكتب وائل عبد الفتاح في **أخبار الأدب**)؟ وما سرُّ صمته طوال الأزمة الأخيرة قبل سفره إلى الولايات المتحدة لإعطاء مساقٍ في جامعة هارفرد بعنوان «القمع في الرواية العربيّة؟»

◆ ◆

وتأمّلْ **أخيراً** مثقفاً يريد أن يَحلّ الأزمةَ الحاليّة بكفّ يد وزارة الثقافة عن نشرِ كلِّ ما هو إشكاليّ وخلافيّ، بحيث يَقتصر نشاطُها على إصدار المعجمات والموسوعات وكتب التراث ورعايةِ مشروعٍ قوميّ للترجمة، بحسب الاقتراح الذي تقدَّم به سلامة أحمد سلامة في جريدة **الأهرام** في ٢٠٠١/١/١٣. لقد نسي هذا

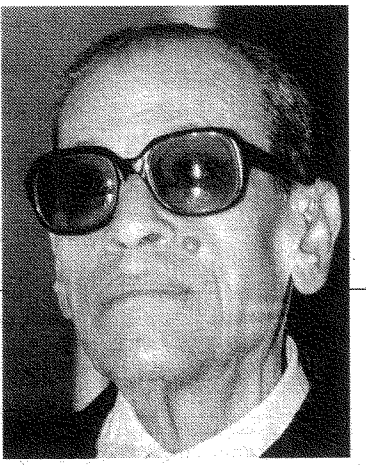

نجيب محفوظ

جابر عصفور

المثقفُ أنّ الخلاف الجاري يطول «كتبَ التراث» أيضاً، إذ كَفَفْنا عن حَصْر التراث بكتب الدِّين أو بكتب السُّنة تحديداً (أَلَيْس أبو نواس، **وألف ليلة وليلة، ورجوع الشيخ إلى صباه**... تراثاً؟). وهو يَطُول الترجمةَ كذلك (أشكّ في أن يَسْمحوا بنشر روايات ذائعة الصيت كـ **لوليتا** لنابوكوف مثلاً). ولكنّ أسوأ ما في طرح سلامة أنه يُبْعد الوزارةَ عن دعم أعمالٍ يَصْعب أن تَصْدر من دون ذلك الدعم، بسبب ضيقِ ذاتِ يدِ أصحابها وضعفِ دُور النشر المصريّة المستقلّة. ونحن لا نقول إنّ على الوزارة أن تُصْدر هذه الكتبَ وحدَها، بل أنْ تُصْدر **أيضاً** كتباً إسلاميّةً وأنْ تَنْشر آراءً تعارض الروايات والكتبَ «الداعرةَ» و«الماجنةَ» و«اللاأخلاقيّة.» أمّا أنْ تنكفئ الدولةُ تماماً، فذلك في الواقع انتصارٌ للتقليد لأنّه تسليمٌ للمسبَّقات والمتوارَثات من دون تمحيص.

مِنَ المستهجنَ حقاً في هذا المجال أن يقول كاتبٌ عظيمٌ بمستوى الأستاذ نجيب محفوظ ما يلي:

«الحكومة لها سياسةٌ عليا وضوابط، ومن حقِ المسؤولين فيها عن دُور النشر التابعة لها أن يضعوا الضوابطَ على ما يُنْشَر من خلال دُور نشر الدولة... خارج الحكومة، كلُّ إنسانٍ حرٌّ في نشرِ ما يريد، ولكنْ ما يَتْبع الحكومةَ يجب أن يَخْضع لرؤيتها؛ وهذا حقٌ لها.»

لا يا أستاذ نجيب، الحكومة شيء، والدولة شيء آخر. الدولة هي لجميع المواطنين، ومن واجبها أن تَنْشر أشكالَ الإبداع والفنّ كافةً، لا ما يَخْضع لرؤية السلطة وحدها. بل من واجبها أن تشجِّع مِنْ تلك الأشكال ما لا طاقة للأفراد على نشره وتوزيعه.

◆ ◆

وفي الختام نقول مع د. عبد المنعم تليمة، أستاذ الأدب العربيّ في جامعة القاهرة، إنّ الرهان يبقى على «تصفية احتكار الدولة لإدارة الحياة المصريّة عموماً، والحياة الثقافيّة خصوصاً.» صحيح أنّ من واجب المثقفين أن يعملوا على الضغط المتواصل على وزارة الثقافة ومؤسسات الدولة الأخرى لانتزاع حقوقهم، غير أنّ أساس أيّ تطوير ثقافيّ في مصر إنّما يقع على عاتق العمل الثقافيّ المستقل، «بمعنى أن يَنْهض المثقفون بتأسيس منظماتهم الثقافيّة المستقلّة.» وعندها، كما يكتب تليمة، «يتراجع التحكُّم السلطويّ الغاشم»... على أن نَفْهم السلطة هنا بمعانيها المتعدِّدة: الحكوميّة، والحزبيّة، والدينيّة، وسلطة «الرأي العام» أيضاً.

**بيروت**

## اعتذار إلى الصباح والسبيْعي

نشرت الآداب في العدد ٢٠٠٠/١٢/١١ ملفاً خاصاً بالحركة الفكرية والإبداعية في الكويت. وقد تضمن الملف قصيدة بعنوان «بنت السماء» تبين فيما بعد أنها للشاعر الكويتي الأستاذ يعقوب السبيعي، لا للشاعرة الدكتورة سعاد الصباح.

والآداب تتقدم بالاعتذار إلى الدكتورة الصباح والأستاذ السبيعي عن هذا الخطإ الذي أدى إلى أن يخلو الملف من أي إسهام للشاعرة القديرة. وبدلاً من ذلك تضمّن الملف قصيدتيْن للشاعر القدير السبيعي: واحدة باسمه (عنوانها «الزجاجة») والأخرى باسْم الصباح (وعنوانها «بنت السماء»)!

فاقتضى التنويه